

الجمعة، ١٢ أغسطس ٢٠٢٢

منذ عقود تخاطب حكومات مصر دائما المواطن البسيط في تصريحات هدفها بث الطمأنينة في نفسه لعبور الأزمات التي يشعر بها ، ولكن هذا المواطن البسيط لا يفهم تصريحات الحكومة كما يفهم ما يعانيه في الواقع الفعلي من تعثر في مواجهة الارتفاع المستمر في الأسعار والذي لا يقتصر على متطلبات الطعام والشراب فقط ولكنه يمتد إلى تكلفة الخدمات من نقل ومواصلات ومياه وكهرباء وتعليم وصحة وخلافه، وهو ما يجعله يعيش لغزا يعجز عن فك طلاسمه بين ما تقوله الحكومة وما يكابده واقعيًا.

ولا يوجد تعريف محدد للمواطن البسيط سوى تعريف شريحة محدودي الدخل حسب مبادرة التمويل العقاري وهو المواطن الذي لا يتجاوز دخله الشهري بين أربعة آلاف جنيه للأعزب وستة آلاف جنيه للمتزوج.

أما متوسط الدخل فهو من يتراوح دخله الشهري بين عشرة آلاف جنيه للأعزب وأربعة عشر ألف جنيه للمتزوج، وكلاهما يعاني بدرجات مختلفة تبعا لحجم الاحتياجات المطلوبة والملحة، والضغط الاقتصادي التي يفرضها حجم التضخم، ووفقا لتقرير **الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء** فقد ارتفع معدل التضخم بين يوليو ٢٠٢١ ويوليو ٢٠٢٢، وزادت أسعار الأطعمة والمشروبات بنسبة ٢٣.٨٪، ومجموعة الحبوب والخبز وحدها ارتفعت بنسبة ٤٥.٩٪، ومجموعة الأسماك والمأكولات البحرية بنسبة ٣٤.٢٪، ومجموعة الزيوت والدهون بنسبة ٣١.٦٪، ومجموعة الألبان والجبن والبيض بنسبة ٢٧.٢٪، ومجموعة السكر والأغذية السكرية بنسبة ٢٤.٣٪، وأصبحت مجموعة اللحوم والدواجن من أسباب الرفاهية بعد ارتفاع أسعارها بنسبة ٢٣.٩٪، وأيضا مجموعة البن والشاي التي ارتفع سعرها بنسبة ١٣.٤٪، مع تغير الأسعار من مكان إلى آخر دون مبرر واضح ودون وجود رقابة حازمة، والحقيقة أن الكثرة الغالبة من المصريين أصبحت الآن من زمرة «المواطن البسيط» الذي تريد الحكومة طمأنته بتصريحاتها، ولكنه يشعر بالقلق من ضغطها المستمر على حياته ودخله وجيبه، ويتمنى أن تخفف حدة الأعباء الملقة على عاتقه رحمة به.